

تدفق رأس المال والاقتصادات الصاعدة

الكاتب



علي توفيق الصادق

* د. علي توفيق الصادق

عنوان المقال هو عنوان محاضرة ميشيل كامديسوس (مدير ورئيس مجلس المديرين في صندوق النقد الدولي سابقاً) محافظ البنك المركزي (Lesetja Kganyago) المصرفية المركزية لعام 2023 التي ألقاها ليسيتجا كغانياغو: الجنوب إفريقي في صندوق النقد الدولي، في 11 يوليو 2023. بدأ المحافظ محاضراته بالتالي

أريد أن أبدأ بمشكلة كانت تزعجني كثيراً. كمحافظ البنك المركزي لجنوب إفريقيا، ألتقي بانتظام مع مستثمرين عالميين لمناقشة الأوضاع الاقتصادية والسياسات في بلدي. الهدف الأساسي من هذه الاجتماعات هو تشجيع الاستثمار.

ثم أعود من هذه الاجتماعات للقاء الموظفين الذين يريدون التحدث عن مخاطر تدفقات رأس المال. لكن المستثمرين الذين التقيت معهم هم الأشخاص المسؤولين عن تدفق رأس المال. لذا، أتساءل هل نريد هذه التدفقات الرأسمالية أم لا؟». هذا السؤال الذي سأله المحافظ سئل عدة مرات ومن العديد من الاقتصاديين والسياسيين، خصوصاً في عقد الثمانينات من القرن العشرين والتسعينات أيضاً

وقد أثير السؤال في الثمانينات في ظل أزمة المديونية العالمية التي برزت في عام 1982 عندما أعلنت المكسيك عن عدم قدرتها بالوفاء بمديونيتها الخارجية، وأثير مرة أخرى في التسعينات عندما اجتاحت الأزمات المالية والمصرفية العديد من الدول الآسيوية في ظل سياسة حرية تدفق رأس المال دون قيود أو شروط وبتشجيع من صندوق النقد الدولي. في التسعينات من القرن الماضي كان الرأي السائد هو أن العولمة المالية كانت مفيدة للاقتصادات الصاعدة والنامية، لأن الأسواق المالية العالمية توفر المزيد من التمويل بتكاليف أقل مما تحققه البلدان بالاعتماد على مواردها

الخاصة. أنها تسمح لمخاطر أفضل وسوف تخلق حوافز أفضل للحصول على السياسة الصحيحة. وكانت التوصية هي أنه ينبغي بالتالي على الدول تحرير الضوابط على تدفقات رأس المال، حيث يتم تطبيقها، ربما كان هذا لتغطية بعض أخطاء السياسة الأخرى. في الوقت الحاضر، تغيرت وجهة النظر السائدة. يشجع صندوق النقد الدولي واضعي السياسات على الاحتفاظ بإجراءات تدفق رأس المال في مجموعات أدواتهم، لأغراض وقائية ولأغراض أخرى مثل معالجة الطفرات في تدفق رأس المال. التوجيه دقيق، ولا يزال هناك تقدير لفوائد تدفقات رأس المال، ومن الواضح أنه كان هناك تحول كبير في المشورة السياسية. خارج صندوق النقد الدولي، كانت المواقف تجاه تدفقات رأس المال أكثر حدة بين مرحب ورافض.

وأحياناً عندما تشدد الظروف المالية، كما حدث في نوبة غضب عام 2013 وكما كانوا يفعلون خلال الفترة الحالية. التوترات الجيوسياسية جعلت «إزالة العولمة» كلمة رنانة. كانت «هناك أيضاً نوبات في عالم الأفكار، حتى مع إدانة بعض الاقتصاديين الرئيسيين لمعظم الأشكال من تدفقات رأس المال». مع ذلك، يجب التأكيد على الفرصة الكبيرة التي يتيحها الوصول إلى النظام المالي العالمي.

هناك دول لديها سجلات نمو تحسد عليها في ظل اعتمادها سنوات عديدة على تدفقات رأس المال، تشمل الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، ونيوزيلندا، وربما أوضح حالة على الإطلاق هي حالة أستراليا. ذكرت دراسة من البنك المركزي الأسترالي: «تم تسجيل عجز كبير في الحساب الجاري في أستراليا في كل عقد تقريباً لمدة 150 عاماً على الأقل». تدفقات رأس المال إلى أستراليا سمحت بمستوى أعلى من الاستثمار مما كان يمكن أن يتم تحقيقه من خلال المدخرات المحلية فقط.

مستشار اقتصادي*